مدفوعة بحراك حكومي متكامل يربط بين الديبلوماسية الاقتصادية.. ومنظومة إصلاحات داخلية شاملة

الكويت تعيد صياغة منهجية التنمية بمشروعات كبرى.. ورؤية جديدة

- **وضع رؤية واضحة لرفع كفاءة الأداء وتعزيز الشفافية وتنويع الدخل وتطوير البنية التحتية وتحقيق التنمية المستدامة توافقاً مع رؤية «كويت 2035»**
- **الحكومة تعمل على تقليل العبء المالي في الميزانية بنسبة 30٪.. وتوفير أكثر من 50 ألف فرصة عمل جديدة**
- **السعي إلى استقطاب 10 مليارات دينار استثمارات خاصة وأجنبية وتحقيق مليار دينار إيرادات سنوية بحلول 2030**

كونا: تشهد الكويت بالمرحلة الحالية تحولا جوهريا في تنفيذ المشروعات التنموية الكبرى، مدفوعا بحراك حكومي متكامل يربط بين الديبلوماسية الاقتصادية لاسيما مع شركائها الاستراتيجيين ومنظومة إصلاحات داخلية شاملة.

ويعكس هذا التحول، رؤية واضحة نحو رفع كفاءة الأداء وتعزيز الشفافية وتسريع وتيرة الإنجاز ضمن الخطط الاستراتيجية الهادفة إلى تنويع مصادر الدخل وتطوير البنية التحتية وتحقيق التنمية المستدامة بما يتوافق مع تطلعات رؤية (كويت جديدة 2035).

خطوات جادة

وفي هذا السياق، برزت مجموعة من الخطوات الحكومية الجادة منها العلاقة بين الإصلاحات التشريعية والتنظيمية الأخيرة وتوسيع الشراكات الاستراتيجية التنموية وجهود تسريع المشروعات الكبرى والمؤشرات الاقتصادية المشجعة.

وتجسيدا لهذا الحراك المتصاعد عقدت اللجنة الوزارية لمتابعة الاتفاقيات المبرمة مع الصين 22 اجتماعا، حددت فيها 4 مسارات رئيسة لدفع التنمية الاقتصادية وتسريع وتيرة التنسيق والتشاور مع الصين وتكثيف الزيارات الفنية، إلى جانب تذليل العقبات أمام المشروعات، ووضع الخطط والأولويات ودعم الوزارات والأجهزة الحكومية المعنية بتنفيذ مذكرات التفاهم.

وحققت الجهود الحكومية الحثيثة تقدما ملحوظا في تنفيذ مشروع ميناء «مبارك الكبير» الاستراتيجي بدءا من اعتماد وقبول الترشيح المقدم من الصين بناء على مذكرة التفاهم الخاصة بالمشروع مطلع العام الحالي وصولا إلى توقيع عقد مباشرة أعمال المشروع في مارس الماضي.

وفي مجال البنية التحتية البيئية تدرس الحكومة تقريرا مفصلا أعده وفد صيني يتضمن خطة عمل للإجراءات التنفيذية لسبل التعاون الثنائي بين البلدين في مجال استصلاح الأراضي، إضافة إلى بحث تفاصيل خطة تنفيذ مشروعات تطوير وتأهيل النظم البيئية والتوسع في برامج التشجير وكذلك حماية البيئة ومكافحة زحف الرمال.

وقد شدد سمو الشيخ أحمد العبدالله رئيس مجلس الوزراء على أن ما تحقق من مؤشرات إيجابية للنمو الاقتصادي واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، يؤكد ثبات الخطى على المسار الصحيح ونجاح مساعي اللجنة الوزارية لتحقيق أهداف الخطة الشاملة في كل مسارات التنمية، تحقيقا لرؤى وتطلعات صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد.

علاقات إستراتيجية شاملة

بموازاة ذلك، توجت الكويت جهودها لتعزيز شراكاتها الدولية مؤخرا برفع مستوى العلاقات التاريخية بين الكويت واليابان إلى مستوى علاقات استراتيجية شاملة في خطوة تفتح الباب لتعميق المردود التنموي والاقتصادي من شراكة البلدين.

ويعتزم البلدان وفقا لذلك، ترسيخ شراكتهما الاستراتيجية الشاملة في جميع المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والطاقة المتجددة والبتروكيماويات وغيرها والتي تمثل حجر زاوية مهمة في سبيل تعزيز أمن الطاقة واستقرار تكلفتها.

ويعد مشروع المرحلتين الثانية والثالثة لمحطة الزور الشمالية الذي جرى توقيع وثيقة التزام تنفيذه في 10 أغسطس الجاري، واحدا من أكبر مشروعات الكهرباء في البلاد، حيث يهدف إلى تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء والمياه في الدولة وتوفير البنية التحتية اللازمة لتنفيذ المشروعات المدرجة ضمن الخطة التنموية.

ويسهم المشروع في تشجيع مشاركة القطاع الخاص والاستفادة من خبراته لخفض تكاليف إنشاء وتشغيل محطات القوى الكهربائية وتسريع الإنجاز وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، كما يعكس التوجه الحكومي لإشراك القطاع الخاص بتطوير البنية التحتية للمساهمة في خفض التكاليف وتسريع الإنجاز وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، وجذب الاستثمارات الأجنبية.

تقييم المشاريع الحكومية

وفي إطار عملية التقييم المستمرة للموقف التنفيذي للمشروعات، تعمل الحكومة على حصر جميع المشروعات والعقود في مختلف الوزارات والجهات وإعداد قوائم تفصيلية تتضمن المشروعات الإنشائية الجاري تنفيذها والعقود المرتبطة بها إلى جانب المشروعات المستقبلية، وذلك لمتابعة آليات الإنجاز على الأرض الواقع.

وتهدف هذه الخطوة إلى توفير قاعدة بيانات دقيقة تمكن متخذي القرار من معرفة واقع الأداء إلى جانب إحكام التنسيق المسبق بين الجهات ومنع تداخل الاختصاصات أو ازدواجية الطرح.

وتتبع الحكومة منهجية موحدة بإدراج المشروعات والمبادرات ضمن خططها الاستراتيجية، تشمل مستهدفات مرحلية وفق جداول زمنية إلى جانب مؤشرات أداء رئيسية قابلة للقياس مع تحديد الجهات ذات الصلة التي يتوجب التنسيق معها.

كما يمثل تبني مبادرات تمويلية جديدة لدعم المشروعات الكبرى وتنفيذها ركنا أساسيا في استراتيجية الحكومة لا سيما مشروعات الطاقة والنقل والبنية التحتية والمدن الذكية والمناطق الصناعية.

وتسعى الحكومة إلى تقليل العبء المالي على الميزانية العامة بنسبة تبلغ نحو 30٪، علاوة على استقطاب استثمارات خاصة وأجنبية بقيمة تصل إلى 10 مليارات دينار وتحقيق إيرادات سنوية تصل إلى مليار دينار بحلول عام 2030 وتوفير أكثر من 50 ألف فرصة عمل جديدة.

الإصلاحات التشريعية والتنظيمية

ونجح مجلس الوزراء في تنفيذ حزمة من الإصلاحات التشريعية والتنظيمية لدعم الإصلاحات الاقتصادية في البلاد، شملت نظام الوسيط العقاري ومشروع الرخصة الذكية وتعديل أحكام قانون الشركات ومشروع الضريبة على مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات، إضافة إلى تدشين أولى الخطوات التنفيذية لمنظومة المطور العقاري.

كما أطلقت الكويت أخيرا الجزء الثاني من المرحلة الثالثة من برنامج تطوير منظومة سوق المال الذي يعد من أبرز المشروعات الاستراتيجية لهيئة أسواق المال والمدرج ضمن خطة الدولة الإنمائية بما يسهم في تهيئة البنية التحتية والتنظيمية للهيئة بما يدعم تحقيق متطلبات الترقية إلى فئة الأسواق الناشئة المتقدمة ويعزز من ثقة المستثمرين المحليين والدوليين في السوق الكويتي.

وتنعكس هذه الجهود المتكاملة في توقعات المؤسسات الدولية، حيث توقع البنك الدولي تعافي النمو الاقتصادي لدولة الكويت بشكل كبير ليصل إلى 2,2٪ لعام 2025 مدفوعا بالإلغاء التدريجي لسقوف الإنتاج التي أقرتها مجموعة (أوبيك +) والتوسع في القطاعات غير النفطية المدعومة بنمو نشاط الائتمان ومشروعات البنية التحتية الكبيرة.

إصلاحات اقتصادية ناجحة.. وتحسّن عملية صنع القرار

توقع البنك الدولي في تقرير أصدره مكتبه الإقليمي بالرياض مؤخرا حول دول الخليج، أن يظل النمو الاقتصادي مستقرا عند 2,7٪ خلال الفترة (2026ـ2027)، مبينا أن الآفاق الاقتصادية طويلة الأجل تعتمد على التنفيذ الناجح للإصلاحات الهيكلية وجهود تنويع النشاط الاقتصادي.

وبينما توقعت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيفات (S&P) في تقرير لها استمرار النمو الاقتصادي في الكويت بفضل إصلاحاتها، أفادت شركة «إي إف جي هيرميس» في تقرير لها أن عملية صنع القرار في الكويت تحسنت بشكل ملحوظ، مشيرة إلى أن التركيز الآن ينصب على المشروعات الحكومية وعلى إقرار القوانين الرئيسية.

وتوقعت هيرميس أن تعزز هذه البيئة النمو الائتماني للقطاع المصرفي لسنوات عدة فيما رفعت توقعاتها لنمو القطاع المصرفي بكامله بدءا من 2026.

تنفيذ عدد غير مسبوق للمشاريع الإنشائية

تحتضن خطة التنمية السنوية 2025ـ2026 التي اعتمدتها الكويت في شهر مارس الماضي، عددا غير مسبوق من المشروعات الإنشائية منها 69 مشروعا ضمن ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية و21 مشروعا للهيئات الملحقة و34 مشروعا للمؤسسات المستقلة.

وكانت الكويت وقعت عددا من مذكرات التفاهم مع الصين في عام 2023 تشمل تنفيذ مشروع ميناء مبارك الكبير والتعاون في مجالات الطاقة الكهربائية والتطوير الإسكاني ومعالجة مياه الصرف الصحي والمناطق الحرة والمناطق الاقتصادية إضافة إلى تطوير مشروعات الطاقة المتجددة والتعاون بشأن منظومة خضراء منخفضة الكربون لإعادة تدوير النفايات.

نتيجة زيادة أسعار المجموعات الرئيسية.. خاصة «الأغذية والمشروبات» بـ 5,63٪

«الإحصاء»: 2,39٪ زيادة سنوية بالتضخم المحلي خلال يوليو الماضي

كونا: أظهرت بيانات الإدارة المركزية للإحصاء أمس ارتفاعا بالأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (التضخم) محليا بنسبة 2,39٪ بنهاية شهر يوليو الماضي على أساس سنوي، مشيرة إلى أن معدل التضخم في الكويت ارتفع في يوليو الماضي بنسبة 0,22٪ على أساس شهري مقارنة بشهر يونيو الماضي.

وعزت «الإحصاء» ارتفاع التضخم على أساس سنوي إلى زيادة أسعار المجموعات الرئيسية المؤثرة بحركة الأرقام القياسية، لاسيما المواد الغذائية والصحة والملبوسات والتعليم باستثناء النقل، مضيفة أن الرقم القياسي للمجموعة الأولى (الأغذية والمشروبات) ارتفع في يوليو 5,63٪ مقارنة بالشهر ذاته من 2024، وارتفع مؤشر أسعار المجموعة الثانية (السجائر والتبغ) 0,07٪.

وذكرت أن مؤشر الأرقام القياسية للمجموعة الثالثة (الملبوسات) ارتفع بنسبة 3,7٪، كما ارتفعت أسعار مجموعة (خدمات المسكن) بنسبة 0,98٪ كذلك معدل التضخم في المجموعة الخامسة (المفروشات المنزلية) بنسبة 3,22٪.

وأوضحت أن مؤشر أسعار المجموعة السادسة (الصحة) ارتفع بنسبة 2,85٪ في وقت شهدت أسعار مجموعة النقل انخفاضا بنسبة 1,75٪ في يوليو الماضي مقارنة بالشهر ذاته من 2024.

وبينت أن أسعار المجموعة الثامنة (الاتصالات) ارتفعت بنسبة 0,48٪ على أساس سنوي، كما ارتفع معدل التضخم في المجموعة التاسعة (الترفيه والثقافة) بنسبة 1,76٪ في حين ارتفعت أسعار المجموعة العاشرة (التعليم) بنسبة 0,71٪.

وأشارت «الإحصاء» إلى ارتفاع أسعار مجموعة (المطاعم والفنادق) على أساس سنوي في يوليو الماضي بنسبة 1,94٪ كما ارتفعت أسعار مجموعة (السلع والخدمات المتنوعة) بنسبة 4,8٪. ولفتت إلى أن معدل التضخم في الكويت باستثناء مجموعة (الأغذية والمشروبات) ارتفع بنسبة 1,61٪ على أساس سنوي في يوليو الماضي وبنسبة 0,08٪ على أساس شهري.

عمومية الشركة أقرّت بنود جدول أعمالها للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2025

«رساميل».. مواصلة تحقيق الأهداف رغم التحديات

أكد نائب رئيس مجلس إدارة شركة رساميل للاستثمار جيرار سنابيان أنه رغم الظروف والتحديات التي عانى منها الاقتصاد الوطني والإقليمي والعالمي، فقد استطاعت الشركة بفضل جاهزيتها أن تستمر بأداء أعمالها والتواصل مع العملاء، وتحقيق خططها المنشودة.

وأضاف سنابيان، على هامش الجمعية العمومية للشركة التي عقدت عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2025، وأقرت جميع البنود المدرجة على جدول الأعمال، أن الشركة تعاملت بحذر مع مختلف التطورات الجيوسياسية في المنطقة، والتغيرات في السياسات المالية للدول طرح وتطوير منصتها منصة myRasameel التي تواكب تطورات التكنولوجيا الحديثة، والتي تتمتع بمزايا تسهم بتقديم أبرز الحلول الرقمية للمستثمرين والمتعاملين معها، والتي تبقي الجميع على اطلاع على أحدث التطورات وأداء الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، وتتيح تحليلات ودراسات متنوعة حول قطاعات الاستثمار المختلفة.

جيرار سنابيان

وأوضح سنابيان ان مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية أوليا اهتماما خلال النصف الأول من السنة المالية الماضية بتنفيذ الاستراتيجية المعتمدة والهادفة إلى تعزيز حقوق المساهمين، والحفاظ على المكانة الرائدة للشركة في قطاع الاستثمار، مع التركيز بشكل جدي على تعزيز مكانتها التنافسية في السوق مستقبلا.

وأفاد بأن «رساميل للاستثمار» حققت نجاحات عدة خلال تلك الفترة من خلال الدخول في استثمارات بالشركات الناشئة ودعم المبادرين ومساعدتهم على تنمية أعمالهم وشركاتهم، وتحقيق منافع لجميع المتعاملين معها.

أما خلال النصف الثاني من السنة المالية الماضية، فأولى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية المضي في استراتيجية النمو من خلال الاندماج مع شركة استثمارية رائدة وهي شركة كفيك للاستثمار.

ويعتبر اندماج شركة كفيك للاستثمار مع شركة رساميل (عن طريق الضم)، خطوة استراتيجية لتعزيز الكفاءة التشغيلية، ولخلق قيمة مضافة للمساهمين عبر امتلاك أسهم في شركة مدرجة في بورصة الكويت، وأن هذا الاندماج جاء نتيجة رغبة الطرفين في الاستفادة من تكامل الأنشطة والخبرات، ما يسهم في زيادة الحصة السوقية وتوسيع نطاق الخدمات المالية وتحقيق وفرات تشغيلية على المدى الطويل.

وبين أن مشروع عقد الاندماج تم الانتهاء من إعداده في شهر أغسطس، وجار تقديمه إلى الجهات الرقابية المعنية، مثل جهاز حماية المنافسة وهيئة أسواق المال للحصول على الموافقات اللازمة، على أن يتم لاحقا استكمال بقية الإجراءات ذات الصلة. علما أنه عقب تسلم الموافقات الرسمية المطلوبة، سيقوم مجلس الإدارة بدعوة الجمعية العامة العادية وغير العادية للانعقاد بغرض الحصول على موافقة المساهمين على الاندماج.

رسوم بنسبة 15٪ على المركبات والمنتجات الصيدلانية الأوروبية بموجب الاتفاق التجاري مع واشنطن

البيت الأبيض: الاتحاد الأوروبي سيلغي الرسوم على جميع المنتجات الأميركية

العربية: كشف بيان مشترك أميركي-أوروبي أمس، عن تفاصيل اتفاق تجاري تم التوصل إليه بين بروكسل وواشنطن، وبموجب الاتفاق، ستخضع صادرات السيارات والمنتجات الصيدلانية من الاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة لرسوم جمركية نسبتها 15٪.

وقال المفوض التجاري في الاتحاد الأوروبي ماروس سيفكوفيتش «إنه اتفاق جدي واستراتيجي وندعمه بالكامل. تستفيد (منه) مجموعة واسعة من القطاعات بما فيها الصناعات الاستراتيجية مثل السيارات والمنتجات الصيدلانية وأشباه الموصلات والخشب».

وبحسب البيت الأبيض، فإن الاتحاد الأوروبي سيقوم بإلغاء الرسوم عن جميع المنتجات الصناعية الأميركية، وسيوفر معاملة تفضيلية للمنتجات الزراعية الأميركية.

وأضاف البيت الأبيض، أن الولايات المتحدة تعتزم ضمان ألا تتجاوز نسبة التعريفة المطبقة على السلع الأوروبية الأصلية في قطاعات الأدوية وأشباه الموصلات والأخشاب 15٪، وأكد أن سقف الرسوم على أوروبا سيكون 15٪ أو معدل الدول الأكثر تفضيلا.

وتوصلت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى اتفاق تجاري جديد في أواخر يوليو، يقضي بفرض رسوم جمركية بنسبة 15٪ على غالبية الصادرات الأوروبية إلى الأسواق الأميركية. وتم الإعلان المشترك عن الاتفاق خلال لقاء بين ترامب ورئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين في اسكتلندا.

ونص الاتفاق على أن تخضع معظم صادرات الاتحاد الأوروبي، بما فيها السيارات، لرسوم 15٪، وهي الحد الأقصى ولن تضاف على رسوم أخرى.

وستصدر الولايات المتحدة قرارا منفصلا بشأن رسوم الرقائق والأدوية خلال أسبوعين، ولن تفرض واشنطن أو بروكسل أي رسوم جمركية على الطائرات ومكوناتها وبعض المواد الكيماوية. ستبقى الرسوم على صادرات أوروبا من الصلب والألمنيوم عند 50٪، لكن رئيسة المفوضية الأوروبية أكدت أنها ستخفض لاحقا وتستبدل بنظام حصص.

فيما تعهد الاتحاد الأوروبي بشراء غاز أميركي بـ 750 مليار دولار خلال 3 سنوات بديلا للروسي، وكذلك تعهد باستثمار 600 مليار دولار إضافية داخل الولايات المتحدة خلال فترة ولاية ترامب الثانية، وتعهد أيضا بشراء كميات ضخمة من المعدات العسكرية الأميركية.